

الذي هو المعنى الثاني في قوله الرخوة
كما قاله في قوله لا تقبل من الرخوة
لأنه في الرخوة ما هو صالح ومور

وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
في داره في مدينة القاهرة

والله اعلم بالصواب

۱۵۸۱

فعلنا هذا فاعلموا ان الله
هو الذي يهدي من يشاء
فليعلموا ان الله هو الذي
يهدي من يشاء

[illegible]

هو غير ثابت فلهذا احوالها فيها كتب انما هي
تلك من نفس الشهاده والذو عوي لا يفتي
بما فيه فنان والاعماله ولاه فانه انما
هو غير ثابت فلهذا احوالها فيها كتب انما هي
تلك من نفس الشهاده والذو عوي لا يفتي
بما فيه فنان والاعماله ولاه فانه انما

١٠٠

[illegible]

المبيع وبذل القرض والمضروب وكذا او بالشره بعد كالمهر والكنهه وما سوي
 ذلك لا يحسم من القرض فان اشترى حصة في كل دين كانه به لا عين مال يحصل فانه
 كحصة المبيع لو اشترى به بعد كالمهر والكنهه ولا يحسم في ما سوي ذلك اذا كان
 اشترى حصة لا يحسم الا ان شئت غرضه ان لا يلاين فاشترى القرض وري ما قوله يحسم
 ثم يباي عنه فمدا قولنا يحسم ربح لان البينة على الاغناس لا تقبل قبل الحبس
 وهو الحق من اهلنا عندنا في الخصايب بحسب احوالهم اذا اقام على احوالهم البينة
 قبل الحبس على تقبل فيه ردتيان في رد وانه تقبل فيه كان يفتح الشيخ الامام ابو بكر
 في الفصل وفي رد وانه لا تقبل بغيره من حبس الكتاب في رد الباب وفيه كان
 في حقه الشيخ وهو الصحيح من اهلنا عندنا في احوالهم البينة على الاغناس لا تقبل
 الحبس والصحيح انها تقبل وفيه لا تحسم في رد وانه لا يقبل في رد الكتاب والظاهر في رد
 القضاة والشره وفي ادب القضاة في الخصايب البينة على الاغناس قبل الحبس مقولة
 وفيه كان يفتح الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل البخاري وفيه رد وانه لا تقبل وفيه كان
 في حقه ما في المتابع وهو الصحيح من اهلنا وفيه البينة على احوالهم البينة بعد رد
 تقبل على الاغناس بالاجماع واختلفوا في تقدير المدة في قولنا في حقه وفي قول
 ما بين اربعة اشهر الى سنة اشهر وذكر اهلنا في شهر او شهرين فانما هو الصحيح
 ان في الحبس تقدير لازم على ذلك فوض اياه را في القضاة وفيه ما في البينة على
 الاغناس قبل الحبس في ردتيان والصحيح انه لا تقبل وان اقام بعد في حقه البينة
 على الاغناس قبل الوقت الذي ذكرنا اختلفوا فيه في ما لا يحسم تقبل من الرد في حقه او
 حبس رد واما المهر او غيره من اموال الزوج في حقه حبسها على فان لم يوض في الحبس
 يكون في رد واما في رد ادب القضاة في باب الحطالة ما كره انه لا يحسم ويقتضاه
 رد ما تمنا احقر رد الحبس في رد اليمان في باب المعصية عليها فانها اذا لم يحسم
 وقد حبس زوجها به ايا ما تريد وقبل القضاة يقول لما اذا اردت حبس الزوج
 يحكم حبسك منه والانا حبس الزوج وفيه من التقدير من حبس يفتح الامام
 في رد وانه ايا ما تريد من حصة المدة او حبس زوجها لا يحسم منها من سبعة
 ادب القضاة في الخصايب او امر من في حبس سر من اخناه قال الكافي من حقه
 لم اخبره وان لم يكن من حقه اخبره اما اذا كان من حقه حقه فلا يحسم
 انما شرح بعض حبس في رد اياه وكذا رد من وهو في حقه المهر والشره

الكلام

[illegible]

1992

يعر كسيلة الى الحرام والادخار
عنه نظام وادخل الى الحرام والادخار
الادخار الى الحرام

۱۰۰

قنی

جام

بكون الغار من الصغر والواحد في حارة او قال في دعواه هذا المهر فثبت منه شهر
 فقال اهدني عليه انا اقيم البينة على ان هذا المهر ملكي وفي يدي منه سنة وثمان
 ذلك ليخبر لاهدي ولا يثبت الي بينة اهدني عليه لاني ذكر اهدني من البينة
 في سنة حارة عن يده لا تاريخ ملكه ولا سنة وعواه في ملك المطلق فثبت من التاريخ
 وما يجب اليه ذكر التاريخ اما ان التاريخ حارة الا افراد وذا لا يعتبر عند الجمهور
 لان دعوي صاحب اليد دعوي مطلق الملك كدعوي المهر فثبت بينة التاريخ
 ومنه ولو ادعي الرهن وشهد احداهما على معاشة القرض والآخر على اقرار الرهن
 بغير المهر ثبت لا تقبل قال والرهن في هذا كالتصديق من المهر في وقال بعض
 كثبت البرهان متعلق بيمين كتحية شهادته ووجه خطه وعرفه قال بعض ان يشهد
 اذا كان الخط في حرة وكنت اليه ابن ابي جيل قال وقد يكون في الخط
 خط يمين لا يشهد ان يشهد واذا قال ابو حنيفة في الاول قال ابو يوسف
 وكذا في دية فاخذ من الخط مخرج اخرى في دعوي الالبان بسبب حرة وشهادته
 عليه ما يجب اعتبار به في البينة شهادته ان يشهد ان البينة ان
 فثبت على خصم ما في قبضته واذا قامت على خصم غائب لا تقبل الا اذا كان
 عند خصم ما في القصد في وجودها او كفي وذلك بغير بقاء اصددها ان يكون
 اهدني على الغائب سببا ينفوت اهدني على اهدني لا ينفوت وقد ذكرنا ذلك في
 مرة وانما في ان يكون الذي فاضت عليه البينة وارثا ويكون له دعوي اهدني
 في المنة فاني البينة تقبل على الارث اذا كان له دعوي في المال لان الارث
 يقوم مقام المورث في المال وفيها هو من اثاره المال وفي الحقوق المقتضية المال
 يقوم مقامه وفي المقتضية من الصغرى وقال ابو حنيفة في اقراره بربط
 فقال انما فلان بن فلان لم يسبقك ان تشهد به لك وان لم تشهد بذلك
 عندك احد وكان مقامه معك فعد ان يفيج المورث في قبلك ان يقيم معك
 سنة هذا في ما يكون وان وقعت قبل البينة لم تشهد وذكر قبل ثبت وقفات
 ما اذا شهد شاهد ان جيل البينة انه فلان بن فلان لم يسبقك ان تشهد به
 الا ان ترك به في اهدني ميراثا ولم يترك الا ب قال ابنه في البينة وابطال في
 الميراث وهو قول يعقوب وقولنا اذا شهد عدنان بن اهدني قال ابو يوسف
 وسبقك ان تشهد انه فلان بن فلان وقال ابو حنيفة في ما سبقك ان تشهد

ما ذكره في سبب ذكره في قوله وقال
 ابو حنيفة في اقراره بربط
 وسبقك ان تشهد به

بن فلان

حتى يقع في الغيب انه كذلك ثم الكبري قوم فرجوا امر الملك رجل وكان في المجلس
قوم فاجبه وهم ان فلان تزوج فلانة فاجبه كذا اهل لبس معين ان يشهدوا
وهي لهم ان يشهدوا في المهر البعدي رويان عن محمد روي في الغيب في
ويشهدون بالمهر ويشتون الشاوة ان المهر كذا لان المهر ما يقع به بايب
الملكاج باذاجاز للمهر الشاوة بالاصل وكذا ما يقع لكن قالوا اسف الدرس شهدوا
الا ملك يقولون المهر كذا ثم نقضوا شهادتهم وكن في حجة في احضار عن محمد روي
انه لا تشهدون على المهر بانه مالي لا يجوز ما يقع به في الغيب فخره الدرس ونقضوا
على الاول كما مر من الغيب وانه فتاوى فانه في المهر الدرس اذا اقره بها شاهدان
فقد كان هذه المعركة فلا بد من ثبوت فلان فذلك في الشاوة على الاستسما والاسب
فقد هما وهو خسران الغيب في كذا الاسكان ونجم الدين في الشاوة عليه الغيب
الا يري انها لو شهدا عند القاضي يفتي بشهادتهما وانقضوا فبعض المسئلة فيكون
الشهادة اختيارها بالمرق الاول وانه في فتاوى في غير ذلك من قول رجل
اسمعوا اسم اي ويذبح كذا وسمع رجل لا يصر شهادته عند القاضي وان اخبره
اشان على ان يشهد على اسمه وليس بظن ولا يقول شهدا عند محمد روي وانه في
فتاوى فانه غير الدرس شهدا على الملك او المهر وقالوا اسف ذلك من قوم لا يفتي
احضارهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل وقيل في الكذب اشارة الى ان الامم
القول على ما ياتيك ومنه لو شهدا عند القاضي ان هذا الدين حك لنا ما اشارة
في هذه تصرف فيه تصرف الملك لا تقبل شهادتهما كذا اشد فقد عرفت على الرواية
في المقتضية انه يجوز ان تقبل لا كونه شهادته العدة ولو شهدا عند القاضي
وشا لا تشهد ان فلانا مات اخبرنا انك من يفتي به اجازت شهادتهما وهو الامم
من التمسار فانه في الكذب وانه في نفسه عديم اذ شهدا لشهود فبما يصح الشهادة
فيه بالمشاهدة والتمسار وانه لو لم يفتي به ولكن اشهد عند الناس تقبل شهادتهم
خلاف ما لو قال لا يسمعت من الناس منه شرا او ب القاطع بالصفة في حال واد
شهدا رجل على رجل ثم يدركه فاشاوة به في حال ذلك اصدنا جميعا وكذا ملك
الاسبب في قبل الامام الشاوة عليه باينة وانه ولو ان رجلا شهد ان بيني وبين
قوم وهم لا يعرفون وقال انما فلان بين فلان لم يسمع ان يشهدوا على سبب
حتى يقع معرفته ما قال في ذلك هم قال في الكتاب وعقد ذلك عند محمد روي ان يفتيهم

[illegible]

[illegible]

واستدلوا بانها ما اركتب الصفة لا يدل على شهادة الزور لان شهادة الزور كبيرة
 والاثبات قد يثبت من الكثرة ولا يثبت من الصغار فارتكبت الصفة لا يدل على شهادة
 الزور فلما جوب ان الشهادة فلا يكون حراما الا ان يصير على ذلك لان الصفة
 تعتبر كبيرة بالاحراز ثم اخذوا انه تعتبر الكبيرة قال بعضهم هو السبع الذي ذكره
 رسول الله عليه وسلم في الحديث المروي وهو الاشارة الى ما رواه ابو اريخ
 الرضق وعقوب بن ابي الدرداء ونسب النفس بغير حق وسب المؤمن والامانة وشرب الخمر
 وهو قول اهل الحجاز واهل المدينة واهل الشام والسبع الذي ذكره اكل وشراب
 والكل باليتيم بغير حق وقال بعضهم كان حراما لثبته فهو كبيرة وما كان حراما لثبته
 فهو صغيرة امع ما قبل في هذا الباب هو ما نقل عن الشيخ الاسلام شخص الامانة
 قال كلما كان شيئا من الناس وفيه شيء من هذه الاشياء فهو مجرم وكذا كان
 الامانة على المعاصي والقبور والعتة عليها من هذه الكبائر واذا كان من هذه الكبائر
 هذه الاشياء وما كان من هذه الصغائر من الحرام في اجماع الصغار والفقهاء
 من فقه الناس بان يكون لعين النفس ويورثها فاسما على الاطلاق في القصاص
 عن ابي يوسف اذا اراد ابي الفرافض بجماعة وسلم عن الكبار ينظر في الصغار
 فان كان صلاح اكثر فهو عدل وهو من رتب القصاص في القصاص لا يمنع اية
 الشهادة عندنا فيقتل الكاظم بغيره وانما يمنع اذا كانت الشهادة ثمة الكثرة
 في الضيق الذي يمنع الشهادة انفسوا ان الاطلاق كبيرة يمنع الشهادة ومنه
 انصاريان لان قتلها نوع فلو مشتبه بسنة الناس به لكان فاسقا مسلما لا تقبل
 شهادته وان لم يكن كذلك فغيره لكان صلاح اكثر من قتل او حراما من
 القتل او يكون سليم القتل يكون لا تقبل شهادته لان غير المصوم لا يقبل من
 قتل وثبت في غير هذه الاثبات ومن ابي يوسف ان النفس وجها اربعة فادارة
 شهادته فان شمله لا يثبت به من الجحيم الا ان شمله فادارة لم يقبل على النفس
 ارباب الخلاف وهو الاصح لان قبول الشهادة والعلم بها كمال الشهادة وانفسا
 مشتق والامانة وتوحيدها في الشهادة فاسق فقتل فادارة حراما في القصاص
 المروي في البعد انه اذا شهد به او رتب ابي يوسف انه لا تقبل شهادته اذ
 روي انفسا بوجوه ان نفسه وشهادته وعليه الاضمار من الكثرة من اثم النفس
 لا تقبل عدالة ثم الصفة في باب رتب كرتب السرفه ان اثمها اذا كانت

في الشهادة
 لا تقبل

٢٢

[illegible]

و لم يستأذ في الصلاة و شهد الخوان انه اعلم و استثنى في الصلاة على النبي صلى الله عليه و آله
 و ان كان يقيناً بكونه معصوماً و ما اثنى الا السلام فتقبل من جوارحه انما هي التي اثنى
 على الملائكة التي بعد تقادم العهد من غير قدر من الا و اربع سوا كان قبل
 العلم قبل او بعد المخلوق و ليس ذلك كالمشهد و قد اكد و لا ناهيها كما يقول الله
 و هذا بخلاف ما اثنى في صلاة على النبي صلى الله عليه و آله من واد من ربيد الله من
 و شهد شاهدان فقال رايته يجمع في المسجد الا عظم و عهد اخر فقال رايته يجمع
 في مسجد كذا لم يقبل و يجمع في الاسلام لان الاتفاق في فعل الصلاة قد وجد و هذا
 الاتفاق في كونه معصوماً و انما لم يجمع في فعل واد من حيث الصلاة فاقترن به في
 استطاع الفعل في الشبهة و انما في عن اوبى في اخر شيا فانكر ذواله و اخره كذا
 شيا كبريا من اوبى في الشبهة و قد كذا فقال اهدى عليه هو كما في الصلاة في الصلاة
 لا رسول قبل لكم ان يصلوا من الاسلام ليعلموا انه لا يجمع شيا و لا يجمع
 فقال لما كنتم ان يسأل عن ذلك اذا اتمم به ذلك و سئل فما في سبأ فقال اذا
 كانا شهدا معا ابوا ان يثبتا و برسانته محمد صلى الله عليه و سلم فانه يقبل شيا و لا
 قال انما سلم و انت بكذا فانه يقبل شيا و من العنق شيا و انما يقبل اذا
 كانا معاً و لا و كذا الا انك لا تترك انما يوجب الضيق انما لم يكن الترتيب في دو
 الا في من اثنى من المشرق ابو هريرة عن واد انه اريد و عفا النبي في شرح
 مولانا علم الدين ابو القاسم في تركه فطما ذلك فليت و يثبت ان اثنى انما
 تركه بقدر رقبته و لا بهتها لستطوع و لو كان الا عفا و مطلقا شيا كما ذكره و هذا
 قلت هو يقول في عفا و المليون من المصاحف من اثنى عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان النبي صلى الله عليه و سلم كان يأخذ من تحت من عرقها و لو كان من شرح علم الدين عن
 مستوية شوا المليون و رقبته شاة و قد اثنى في كل شاة و لو كان من عرقها شوا
 من الشريعة و من اثنى ان رايته في الشارب و خلق انما و شفاء المصطفى في الشارب
 فوق اربعين و كذا اختار الشارب و عفا و المليون من الشوا و سئل ابو بكر عن
 امرأة فقلت شوا قال عليها ان تستغفر الله و توب فلا يرجع اليها شاة قبل ان
 تاتي و لو كان لا عفا في المخلوق في معصية الله تعالى قبل له لم لا يكون له ان يقطع
 شوا قال لا ناهي شاة نفسا في الرجال و قد قال النبي صلى الله عليه و سلم لعن الله
 المشركين من عفا و بارجالهم المشركين من الرجال بائنا و لو كان المشرك

انه حال لا يكون شهادته اوصاف الكبرياء والنبوة والحق والعدل والبر والعدل والعدل والعدل
ولا ياتهم انما حجة فان علم من واحد منهم انه لا يبرئ الكذب واليمين العارية كان عدلا
تقبل شهادته في حوزة الشهادته وادله انما يقبلون لان فسق الا بيمين لا يوجب
فسق الولد كغيرها فلا لا كذا في الامانة او شهادته او كقول الحقول او كما انما هو علم
اما انما هو وهو اذا وكله يطلب الحق ودرهم قبل من رجل مدين وانصت منه فيما اذا فاصد
عند غير القاطن ثم عزل الموكل قبل ان يصدق له عند القاطن ثم شهد بهذا الاتفاق لموكل
جاءت شهادته وعند ابي يوسف راج لا يكون بناء على ان عده بنفسه او كان قد قام مقام
الموكل ثم اتفق القاطن وهذا بناء على ان عند ابي يوسف راج يجوز قبول الموكل في غير
خصا خاص او لم يسم من القاطن وان من صا رخصا في ما وثق لا يقبل شهادته في بناء
نعم كونه خصا وقال جده عليه السلام لا شهادته منهم من الكفاية ولا يقبل شهادته في البناء
انما هي ياتون الحق الا حجة كالحاج ونحوه عند الجمهور لان نفس العمل ليس يثبت
فثبت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا اولا اولا كانوا انما كان هذا في مصرهم لان
انما لم عليهم الصلاح فاما الذين في زماننا فلا يقبل شهادتهم في غيرهم فثبت عليهم وقيل
المراد بالحق الامانة وقيل انه من يدين بيمينهم ونحوه لان انفسهم في الكفاية
ولا الا حجة في استا حجة والمراد بالاجرة انما هي انما هي في يمينهم في استا حجة
نقد ونقد نفع نفسه وهو مخرج قوله عليه السلام لا شهادته للقاضي باليمين وقيل
هو الاجرة ما يشاء من لا يثبت في يمينه اجرة فاذ اشهد في حجة الاجرة
فكانت استا حجة عليها ولان المانع بين هو لا رخصة في شهادته لنفسه ان حجة
في انما في شرح الامانة لا شهادته للقاضي قبل اراو به من يكون مع انقوم كما
نقوم وانما في الاجرة ونحوه فانه بمنزلة اسباب يطلب معا شهادتهم في استا حجة
وفي الاجرة ما تقبل بالحق وقيل لا يمكن بيع من الشهود والكان ذلك بعد
الاقتراض في البيت ومثل جده من احمد من شهود وشهدوا عند القاطن في حجة
ثم تكبروا انهم شكوا القاطن ان الشهادته وكرهوا ذلك القاطن في نقل هذه
الشهادته فقال لهم تقبل اذ انتم يكن فيه ما نفعه من ابراهيم من حجة شهادته
شهد الرجل ان له في حجة راج او ورجلان فاشهادته جائزة في درهم راج
ولا يكون شهادته المشتمل به ورا الا من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجة
قال ابو حنيفة راج في رجلين شهدا رجلين بشهادته راو فيها قبل ان يقبل القاطن

في الموطأ للحاكم

[illegible]

امدی شهید الماخره اتران قلایا او و عدا باه ان شخصه الماخره انه انقه من هذا المدي
فثبت شهاده و انما هو امدي عليه با و با امدي لا انها اتفقا على به امدي فيما بين من اتران
و با و عدا ابا امدي عليه من جهة امدي في حقها با اتفقا عليه و هو وصول اليه ان المدي
من جهة امدي و عند ذلك هو مر بار و عليه و لكن لا يقف بالملك لا امدي لان الشهود لم يثبتوا
بالملك و يقع امدي عليه با فثبت الملك من اتران امدي عليه و ذلك بغير شبهة ان من لم يقف
اتفقا له بالعين لان امدي عليه لم يصر مقصدا عليه بالملك انما صار مقصدا عليه لا خذ
امدي و ليس هو ضرورة الاخذ منه ان يكون لها حق و ملكا لها و منه هو القول لا سبب
و من هو ادا امدي او دونه و شهد به اقرار المودع بالايدي تبطل كذا في المذهب و كذا في
من انما يشهد به من البينة و التي كذب امدي شاهد به الماخره او اخذت المدي و لم
تؤيد به و هو اما اذا كان امدي به و شهادته او حقا فان كان شهادته فثبت و اما ان
ما او عدا امدي فثبت و اما اذا ادعى اتفقا و خصما فثبت و انما يتحقق بحسبه من غير
دعوى التوفيق و كذا لو ادعى اتفقا و شهد و انما يتحقق بحسبه من غير دعوى اتفقا
احدهما باللف و الاخر بحسبه لا يتحقق بشي من قول الماخره مع الاتفقا فثبت اتفقا
انما يثبت على الماخره و بشرط ان لم يوجد خلاف ما تقدم لان في اتفقا انما يثبت من
فصل ما به و المودع يثبت من ادعوى اتفقا و انما يثبت من غير اتفقا فثبت و اما
بما خصما لا يثبت توفيق و منه في محل اخر بل ادعى بل رجل اتفقا و خصما فثبت الشهود
بأنه ما به انما يثبت من غير توفيق و كذا لو ادعى اتفقا فثبت و انما يتحقق بحسبه من غير
اتفقا فثبت احدهما باللف و الاخر بحسبه لا يتحقق بشي من قول الماخره مع الاتفقا فثبت
فثبت من غير فثبت احدهما بكثره من غير فثبت و لو ادعى اتفقا و خصما فثبت احدهما
باللف و الاخر باللف و خصما لا يثبت شهادته و انما يثبت و ان ادعى اتفقا فثبت باللف
و خصما لا يثبت و من لم يثبت من غير توفيق لان كذب الشهود و ظنهم بالادعوى
الا لفظ تقبل كذا في الماخره و اما ان ادعى امدي فان و فثبت امدي فثبت
كان بالعين و انما يثبت من غير فثبت به الا ان ابراهمة من خصما او استوفيت خصما
و لم يعلم به الشهود و اذا اوفق على هذا الوجه فثبت ان ما اني به من التوفيق كذا في الماخره
و انما يثبت و لا يتحقق الا بانه البينة لا التوفيق و حال منكم بشرط البينة
بما التوفيق و انما يثبت من الماخره و انما يثبت الماخره و انما يثبت
انما يثبت من الماخره بغير التوفيق و بغير الماخره و بغير الماخره و بغير الماخره

بابه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة لكل من اراد ان يتعلم

المعتمد على نفسه في كل ما يراه من الخير والشر
والصواب والخطأ في كل ما يراه من الخير والشر

[illegible]

نامہ

يا بني انه قد خفي عن اجزائه ان اقام اليه حلفه لانها الميراث وان لم يكن
 لا يشك في الحجاج ولا يسلط لها لانها اقرت ان الحجاج الاب اعقد له نكاح فلا يقبل قول
 في العقد الا بيمينه ومنها ايضا او عند امراه على رجل انه تزوجها فاعل على رجل ثم اقر
 رجل النكاح بعد ذلك واقام اليه حلف انه حلف بالبيع لان الحجاج لا يسلط قول
 وشه اصل فيه ان الشهاده على حق العهد اذا ثبت المدعي بحلفه لان المدعي
 شرط له والشهاده وجبها فحلف لم يوجد المدعي فقبل ضرورة وكذا حلف الشاهد
 في بعض ما شهد به ان يجمع قبول الشهاده لا حلفا ولا صل في هذا رخص الشاهد ان الشاهد
 او ايشق بكبريت احد المرفقين لا يقضي وعند المرافض ليس احد المرفقين في حلف
الكذب او الجاهم الاخر فلا يقضي فيها وتتم على صحة ما شهد به القاسم ان حلفه
 احد في شهادته تقبل والا فلا حلفا به على اصل اذا امكن على المدعي في شهادته
 والشهد يستقر بعد ان يان فيه بما وافق الشهاده حاز وفيه الشاهد من يعترض فيها
 في الحلف من احدى شهد احد الشاهد من في الحجاج انها تزوجها نفسها من الاخر
 وان حلفها تزوجها بها كانه لا تقبل لا حلفا فيما تقبل وفيه الشاهد على ان وليها
 وقول ادعي بعد ادعي بعد ادعي المدعي انها زوجت نفسها منه ثم شهد شاهدان تقبل
 ولا يكون ثلثا حلفا لانه يقول تزوجها مرة بتر ورجع الولي اياها حلفه تزوجها مرة
 بتر ورجعها فصح ذلك كما هو المأثور رجل ادعي الحجاج امرأه فشهد احد حلفا انها تزوجت
 نفسها منه وشهد اخر ان وليها تزوجها منه لا تقبل وقول ادعي حلفا انها تزوجت
 نفسها منه فشهد به ان الشاهد ان حلف ذلك تقبل وقول ادعي انها زوجت نفسها منه
 وشهدوا ان وليها تزوجها منه لان الوكيل في الحجاج سفير وهو مضاف اليها من القياس
 وهو شهد احد حلفا تزوجها بالقرض والاخر بالتمس فقال المدعي هو قرض يكن الشاهد حلفا
 حلفا وحلفه وهو شهد احد حلفا قراره ان عليه القرض وشهد الاخر بقراره وهو مدعي
 القرض تقبل لانه حلفه وهو حلفه فان قيل ليس القرض فعل لانه انما يتم الاقرض
 ويجب عليه حلفه لا يقضي فصار كمن شهد احد حلفا على الحلف الاخر على الاقرار به والحلف
 فليس فيه كذب في القرض فوالان المستقر في الحلف هو كالمستقر في القرض والقرض
 لا يقول وهو قول اقرضت فان القرض وان سلم اليه المدعي حلفه لا يقضي حلفا
 ولا يمكن القرض فبالا لم يقبل اقرضت فوالان الاقرض قول وصيغة الحلف لان
 فيه سوا حلفه فان في الاقرار استقرضت كما يقول في الحلف ولم يكن المشهود به حلفا

[illegible]

[illegible]

لا يمكن ان يكون في زمان معين تمام الهدى على شبهة انه لم يكن في ذلك المكان والزمان
فهي من اعتبارات تعلق به المحط من ثبات الشهادة في الفصل السابع عشر في اعتبارات
كل شبهة لا يكون في شرفا في اعتبارات هر حق في ذلك ما ذكرنا من سابقه عن اني يوسف
في ثبات هر حق شبهة ايجد رجل يقول او قل يدركه ذلك الجارة او كذا به او يبيع
او يرضى او يخاص او يمل او يطلق او اذعان في موضع وصواء او في يوم سبيل او كذا
المشود عليه شبهة انه لم يكن في ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم في الموضع الذي
وصواء لم يقبل منه البتة في ذلك لان هذه البينة في غير موضعا وكانت ساقط
بما به ان اشترع شرع الثبوتات لا يفي لان شرط ما في ثبات الهدى والهدى في جميع
الاثباتات الحق ولا يكون في هذه موضع الفحس في ثبات الهدى في موضع الفحس ولا يكون
البينة في ثباتها لان لم يلقاها في اذ شهدها وان هذا دار ثبوت لا دار ثبوت له غيره
حيث يقبل شهادته وانه شهادته على غيره وانه اخر لا يات بقول المصود ومن هذا
الفحس في ثبات جميع احوال رد كانت من مشهادة على اثبات المصود وكذلك كل شبهة
تأمت في ان فلان لم يقبل لم يقبل لم يقبل فكل من الشهادة لانها تأمت في التي
من الفصول ولما اذعت المطلق وشهدوا على اقراره بالطلاق او شهد احد
بالطلاق والاخر على اقراره بالطلاق يقبل من الشهادة في الاصل وان
قال لها انت طالق وشهد الاخر انه طلقها او اخذها في المكان او في الزمان جازت
شهادتهما من اقراره في اذ شهد احد الشاهد من ثبوتها يوم الخميس واحدة والاخر
انه طلقها يوم الجمعة واحدة وشهد احد هما انه طلقها واحدة في رمضان وشهد الاخر
انه طلقها في شوال يقبل منه الشهادة في مائة مرة واذا شهد شاهدان على رجل
بالفرد في حرم الا ان احدهما قال انه السوء وقال الاخر انه اجتمع في ثبوتها
على السوء فان كان الهدى به في السوء لا يقبل شهادتهما اصل لانه اولى قبل
الان في قصا ركنه باحد الشاهدين الذي يشهد بالبعض فلا يقبل شهادتهما الا ان يوافق
الهدى فيقول كان لي طلب بعض كذا شهد به هذه الشاهد الا اني ابراه من صفته
المبودة وعلم به ذلك الشاهد ولم يعلم به هذا الشاهد في اذ وقف على هذا الوجه
قبل شهادتهما على السوء لانه قال انك كذب وان كان به في البعض يقبل شهادتهما
على السوء لانهما اتفقا على الاقل وعلى وصفي ولم يغير الهدى كذا باحدهما فلا بد
فيقول الشهادة على ما اتفقا عليه وكذلك الحكم في جميع المواضع في احسن الواجد

منه السلام
و من بطل عدوانته

فيهم فاعلمك في زماننا ومنه قال القاضي او اسالي من الشاهد فوقف على ذلك
وزن بكثرة من الكبار مما اورد الله من قضاة النصارى ردت شهادته وان لم يقف على
ذلك وتكفي توقف على ما روي وكما سئل القاضي للقبلة وان كانت ما روي الكثرة
لا تقبل شهادته وان كانت مما سئل الكثرة قبلت شهادته شاهدان شهدا عند
القاضي والحكم يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الاخر في كراه الموقوف بالعدالة
في المقتضى لا تقبل تعدله وعن ابي بكر الصديق عليه السلام شهدوا عند الحكماء وهو يرف
اشتماع ولم يعرف الثالث الاثنان قالوا يجوز تقديمها امامه في شهادة اخرى
ولا يجوز تقديمها في هذه الشهادة وانما يوافق بقول غيره في هذه الشهادة
قال ولا يسع القاضي الشهادة على جرح محرو ولا حكمه في كتمان القس ما لا يجر
تحت الحكم لان له الدفع بالتوبة فلا يفتقر الا لزام لان فيه شك الستة والستة
واجبة والاشاعة حرام من التهمة وسئل القاضي الامام علي السعدي عن اليهود
ان شهدوا على الداهم ولم يبنوا عليها عدلية ام عطف رفته بل تقبل شهادتهم قال
لا تقبل له لو كان في البلد فقد عرفت بل يتصرف فيها وتتم اليه ذلك فنفذ في
تتم قيل له لو شهدوا على الداهم المروفة ولم يبنوا عليها روية ام جازي
تقبل شهادتهم فقال لهم ويجب الاقل من القصة شهدوا على الداهم لم يبنوا
انها عدلية ام عطف رفته لا تقبل ولو كان في البلد فقد عرفت يتصرف فيها وتتم
اليه و تقبل وان لم يبنوا انها عدلية ام عطف رفته لا تقبل ولو كان في البلد
فقد عرفت يتصرف فيها وتتم اليه و تقبل وان لم يبنوا انها روية ام جازي
الاقل من القصة شهدوا على رجل غيب جازي غنا والمقصود به عند الشهادة فشهد وان
المدعي عليه غيب منه جازي قال في الاصل تقبل الشهادة ويجوز للمدعي عليه
حق يمين بها وان جاز المشهود عليه جازي ان اتفق الخصم والمضروب منه
انها جازية المضروب منه يقضي بها للمضروب منه فان اكرام الخصم ان يكون هذه
اجازية المدعي لا يقضي بها للمضروب ما لم يبعد البينة انها في الغيب غيبية لان
البينة الاول انما قبلت من غير بان الضمة في حق الجس لان في حق الضمة وقال
الشيخ ابو بكر الاغشي ما روي هذه اذا شهد الشهود على اقرار الخصم اماما
شهدوا على فعل الخصم لا تقبل شهادتهم قال عامة المتأخرين لا تقبل الشهادة
على فعل الخصم وان لم يبنوا اجازية لم يذكرها في غيبها في حق الجس لان

اشهر و علی القدر
بسته هم

الاسم
الضيق

[illegible]

ثم ان كان كيد هذا الشاهد يكون للمسامحة ان يشهدوا على ذلك المقتضى منصوصه من غير
 جهل في الخ وامن على من كان له مع العدي عليه ثم شهد له في هذه المداومة بعد ذلك والخصومة
 تفصل شهادتهما حتى اتهم بامر من رجل حتى اخذ منه الشحنة فلهذا السبب ثم شهد زوجه
 مع اخيه وذلك ان رجل لا تفصل انما شهد به بن بغير شخص فلم يسمع ان ينفذ ثم ايداه
 بمجلس اخر شهدا ونما بغير موافق تفصل الخ واثبت او يبا ارضا و شهد زوجته و رجل اخر
 نروشا و منهم من حق الالف الاخ فان الشاهد قد روي عنها مردكها و روي عنها الشاهد
 او اشهد لمن لا يكون له الشاؤة و غيره لا يجوز له الشاؤة بالانفاق و اختلاف في حقها
 تفصل بطل و قيل لا يبطل ركوب البحر لا يمنع قبول الشاؤة في شرع ارجا الفاعل في الشاهد
 عدم الالبته اسباب الكبر كغيره منها ركوب البحر لا يمنع قبول الشاؤة في شرع ارجا الفاعل في الشاهد
 كبر و كبره سوادهم و عدم دهم لا يدل على حاله و مثله لا يبطل في الشاؤة و لا يجوز في حقها
 ولا يشهد كراقرار المقر و لا ايا ذلك لا يشهد اذ انهم يكذبون شهادته و ينفذون انما هذا خلاف
 على اقرار المقر بما فيه من المصلحة شهد احداهما انما بارئته و شهدا لغيرهما كانت جارية
 تفصل من الصغرى و ارجا ملك و ارشده له احد الشاهدين انما له افعال ملك و شهد الاثبات
 كانت له اوكالت ملك تفصل هذه الشاؤة من شرع السلي و يبيح ان يكون الكاثير
 اهل الشاؤة و ان كان كياح اهل شهادته من الذم و بالبعث في حقها ان شهادتها
 لا تفصل و البصير انه تفصل شهادتهم اذ كان عاقل لهم الصلاح من جميع شهادته و لا يجوز
 الشك لصاحب موقوفه و شاة اجير او احد لصاحب لا تفصل سوار كان اجير سوادته
 شاة و سادته و في كيفية الاصل لا يجوز شاة و لا اجير سادته و في كيفية
 الديانة يجوز شاة و لا اجير سادته و المداوم من المداوم لا يجوز له الاصل الا اجير
 من المداوم من المداوم في الديانة الا اجير المشترك و انما سوان تفصل شهادته
 اجير المداوم ايضا لا يحدل شهد غيره من سوان و في تفصل فيما سوان اجير المشترك
 و في سوان شاة و لا سادته لا جيرة فانه تفصل و ان كان اجير فانه لا يحدل ان
 شهد غيره من سوان و لا لا يسمع فيما شهدا ملك و لا حق و لا شاة ملك و لا شاة كبر
 بهن اتصال الشايع في الكبر في ذكر المداوم الشاهد ان شاة و لا جيرة او احد سادته
 لا تفصل سواد كان في جارة و لا في جارة و لا في جارة و لا في جارة و لا في جارة
 باقرار المداوم ان جيرة فانه و لا في جارة و لا في جارة و لا في جارة و لا في جارة
 فنان و كذا اثاره و لا في جارة و لا في جارة و لا في جارة و لا في جارة و لا في جارة

في جارة المداوم

شهادة المداوم

الخ

كانه

الحكم

بالوكانة وجه الدين لا يورثه من غير ان الوكيل البتة فان قال الوكيل انا اقيم البتة
على هذا الحق فانه لا يقبل منه ذلك وانه لا يكون وكيلاً بالبتة بل الحق لا يثبت
بشئ من الوكانة او بغير الوكانة فيكون حكمه وان اقام البتة فانه لا يقبل منه
الان يقبل منه البتة بل هو لا يقبل منها ولا يقبل منها ولا يقبل منها ولا يقبل منها
او اجمدة لو اقام الوكيل البتة على الوكانة فقبل بزيك البتة و اقام البتة على الوكانة
ويقبل به او بغير البتة الوكانة وبشئ الوكانة لا يقبل عليه ولا يقبل عليه ولا يقبل عليه
البتة او كانت الوكانة فانه من البتة وسئل في البتة من البتة او كانت الوكانة فانه من البتة
موروثه من البتة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة
المشتركة من رتة ثم مات المشتري فباع الوكيل الوكانة لا يقبل منه ولا يقبل منه ولا يقبل منه
الاول ثم ان البتة الوكانة او كانت الوكانة الاولى وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة
ليس هو ان يقال لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل
او ان يقال لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل لا يقبل
فانه يقبل به او بغير البتة الوكانة او بغير البتة الوكانة او بغير البتة الوكانة او بغير البتة الوكانة
ولو كان بالدين كقوله قال ابو يوسف راج الوكيل ان يقبل من الوكيل ومن الذي يبيع
يقبل بالدين الوكانة والاصل خلافاً له في قوله ان البتة راج الوكيل بالخصوص
كل احد بغير الوكيل راج الوكيل بالخصوص خلافاً له في قوله ان البتة راج الوكيل بالخصوص
والوكيل انا اقيم البتة على الوكانة فيكون حكمه بل هو لا يقبل منه ولا يقبل منه ولا يقبل منه
وكيلاً على المقر ومع غيره راج الوكيل بالخصوص وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة
الوكيل بغيره بغيره فان البتة لا يقبل الا بغيره وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة
لا يقبل البتة فان البتة لا يقبل الا بغيره وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة
خلافاً لآب جبر ان البتة راج الوكانة فقال الوكيل انا اقيم البتة الوكانة فانه لا يقبل منه
ان بغيره وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة
الوكيل بالدين او اذا حضر خلافاً له في قوله ان البتة راج الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة
الوكيل انا اقيم البتة على الدين لا يقبل من البتة راج الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة
الاقرار عليه من بغيره او بغيره وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة
على الوكانة خلافاً له في قوله ان البتة راج الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة
ولا يقبل الوكانة بغيره ان يقبل الوكانة خلافاً له في قوله ان البتة راج الوكانة وبشئ الوكانة وبشئ الوكانة